أشكال الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها

Forms of organized crime and Methods of combating it

أ.عبد الرزاق عماد

تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة

جامعة العربي التبسي - تبسة- الجزائر

imed.abderrezak@univ-tebessa.dz

تاريخ الإرسال: 2020-09-27	تاريخ القبول: 2021-04-10	تاريخ النشر: ديسمبر 2021

الملخص:

أصبحت الجريمة المنظمة مع نهاية القرن الماضي من أكثر الجرائم خطورة على المجتمع الدولي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، حيث شهدت الجريمة المنظمة انتشارا واسعا عبر العالم، وتزايدا كبيرا في خطورتها بحيث أصبحت تشكل خطرا على كافة الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية وتهديدا لمختلف الدول من خلال إضعاف فعالية ومصداقية مؤسساتها، وتدمير اقتصادها، وتزايدت خطورتها مع تقدم هائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطور تقني حيث استحدثت أساليب جديدة واستخدمت وسائل علمية حديثة في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ لعملياتها الإجرامية وأنشطتها غير المشروعة، من خلالها ظهرت أشكال جديدة للجريمة المنظمة والتي دفعت كثير من الدول تبني أساليب حديثة لمواجهتها.

لهذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال التعرف على مفهوم وخصائص الجريمة المنظمة اللذان من خلالهما يمكن فهم أشكال الجريمة المنظمة، والتي تنقسم هذه الأشكال إلى قسمين، الجرائم ضد الأشخاص وهي جريمة التجارة الدولية بالمخدرات وتجارة بالأطفال والجرائم ضد الأموال ومن أهمها تبيض الأموال وجرائم الياقات البيضاء التي تعتبر شكل من أشكال الجريمة المنظمة، وأيضا لمواجهة هذا النوع من الجريمة هناك أساليب الحديثة لمواجهة هذه الظاهرة وهذا لبلوغ غاية الضبط الاجتماعي التي يضمن بها الحفاظ على كيان وضمان واستقرار المجتمع، هذه الأساليب تنقسم بدورها إلى قسمين، الإجراءات الإستباقية وقائية والإجراءات العملية لمواجهة الجريمة المنظمة

الكلمات المفتاحية: أشكال- الجريمة المنظمة- أساليب المواجهة

Summary:

organized crime has witnessed a wide spread across the world, and a great increase in its seriousness, so that it has become a threat to all countries, organizations, international and national institutions and a threat to various countries through Weakening the effectiveness and credibility of its institutions, destroying its economy, and its danger increased with the tremendous progress in information and communication technology, and technical development as new methods were developed and modern scientific methods were used in all stages of planning and implementing its criminal operations and illegal activities through which new forms of organized crime emerged that prompted many countries Adopting modern methods to confront them.

That is why this study came to shed light on this subject by identifying the concept and characteristics of organized crime through which it is possible to understand the forms of organized crime because they are the subject of different scholars, and which these forms are divided into two parts, crimes against people and crimes against money and also to confront this type of crime there. Modern methods of confronting this phenomenon, and this is to achieve the goal of social control that guarantees the preservation of the entity, guarantee and stability of society. These methods, in turn, are divided into two parts.

Key words: forms - organized crime - methods of confrontation

مقدمة

ظاهرة الجريمة من أقدم الظواهر التي عرفتها المجتمعات منذ القدم، حيث تحولت الجريمة إلى ظاهرة اجتماعية شاذة في حياة التجمعات البشرية، وأصبحت الجريمة تمثل مشكلة على مر الأزمنة وباختلاف المجتمعات الإنسانية، فلقد عرف التاريخ البشري جرائم القرصنة والاتجار بالرقيق والحروب المقدسة حتى صارت الجريمة المنظمة مع نهاية القرن الماضي من أكثر الجرائم خطورة على المجتمعات الداخلية عامة والمجتمع الدولي خاصة، "ففي أواخر القرن العشرين بدأت الجريمة المنظمة تحتل مكان الصدارة بين المشكلات الأمنية الأكثر خطورة في العالم، ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين قفزت ظاهرة الجريمة المنظمة إلى مقدمة المخاطر الأمنية كنتاج للمتغيرات الكبيرة التي أفرزتها الظروف والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولعل من أبرز هذه المتغيرات النمو الشامل والمتسارع للأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية حتى أصبحت إحدى

أخطر الجرائم الحديثة التي أفرزها العصر.."[1] فقد ظهرت قوتها في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى، فالجريمة المنظمة شهدت انتشارا واسعا عبر العالم، وتزايدا كبيرا في خطورتها بحيث أصبحت تشكل خطرا على كافة المنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية وتهديدا لمختلف الدول من خلال إضعاف فعالية ومصداقية مؤسساتها، وتدمير اقتصادها.

لقد استغلت الجماعات الإجرامية المنظمة ما أتاحه العصر الجديد من تقدم هائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتطور تقني في الأعمال المصرفية والإلكترونية استحداث أساليب جديدة واستخدام وسائل علمية حديثة في كافة مراحل التخطيط والتنفيذ لعملياتها الإجرامية وأنشطتها غير المشروعة كتجارة المخدرات وغسل الأموال والتجار بالنساء والأطفال، وأن هذا التنوع في الوسائل وميادين النشاط يجعل من الصعوبة بما كان حصر أشكال الجريمة المنظمة في إطار معين من نشاطها وأن عدم القدرة على تحديد نوع النشاط الذي تمارسه عصابات الجريمة المنظمة بدقة يصعب هو بدوره على السلطات المختصة في السياسة التي انتهجتها من أجل الحد من انتشارها والقضاء عليها، ومن خلال ما تم طرحه يدفعنا إلى أن نطرح الإشكال الأتي: مامفهوم الجريمة المنظمة وماهية أشكالها وما الأساليب التي يمكن مواجهة بها هذا النوع من الإجرام ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم التطرق في هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي كتالي:

- **المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة** تم في هذا المبحث التعرف على مفهوم هذه الجريمة من مختلف المختصين، وتطور الجريمة المنظمة عبر التاريخ، وأيضا تم التعرف على خصائص الجريمة المنظمة
- **المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة** تم التطرق في هذه المبحث أشكال الحديثة للجريمة المنظمة بتفصيل
- **المبحث الثالث: أساليب وطرق مواجهة الجريمة المنظمة** وفي هذا المبحث تعرفنا على الأساليب الحديثة لمواجهة هذه الظاهرة الإجرام

المبحث الأول: ماهية الجريمة المنظمة

من أجل فهم فكرة الجريمة المنظمة لا بد من التطرق إلى تحديد مفهومها وخصائصها وتطورها عبر العالم وهذا لفهم أكثر هذه الظاهرة وفهم إشكالها أكثر وهذا ماسنتطرق إليه في المبحث التالي حيث تطرقنا إلى تعريف ونشأة الجريمة المنظمة وخصائصها

1- مفهوم الجريمة المنظمة

إستثناء الآراء والأبحاث التي تطرق إليها الباحثين، فإننا لا نجد تعريفا موحدا للجريمة المنظمة، بل نجحت المحاولات العلماء والجهود التي بذلت في المحافل الدولية في الاتفاق على تحديد بعض العناصر الواجب توافرها في المحاور الأساسية لتعريف الجريمة المنظمة، وعليه فإنه لتحديد معنى الجريمة المنظمة لا بد أن تحدد المعنى اللغوي والاصطلاحي[2]، لكن من صعب إيجاد مفهوم شامل

[1] البشري محمد الامي، التحقيق في القضايا الجريمة المنظمة، اكادمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004 ص3

[2] فنور حسين، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، :مذكرة ماجستار، جامعة الجزائر 2، بن عكنون، الجزائر، 2013 ص60

للجريمة المنظمة وهذا لصعوبة تعقيدها، لكن علماء والمنظمات العالمية حاولوا تعريف الجريمة المنظمة كلا من موقعه.

1- 1 التعريف الجريمة المنظمة لغة واصطلاحا:

أ - لغة: توحي كلمة جريمة لغة: جرم جريمة وأجرم عليه، أذنب ويقال جرم جريمة عظم جرمه وتجرم عليه، إنهمه بجرم وبذلك فإن الجريمة هي الجرم والذنب[3]

أما المنظمة لغة فهي مشتقة من المنظم: مكان النظم ومجموعة مناظم والمنظم يستدل عليه في منظم الحركة وهي آلة معدة لتنظيم حركة جهاز رقاص أو حركة منتظمة، ويقال تنظم تنظيما الأمر إستقام اللؤلؤ ونحوه تألف في السلك وإنسق[4]

ب – الإصطلاحا: ظهر اصطلاح الجريمة المنظمة حديثا بعد التطور الذي شهده الإجرام الدولي وهذا كبديل لكلمة مافيا التي تطلق على إسم الجماعة الإجرامية، ويقال بأن " المافيا " اشتقت من كلمة عربية تعني مكان للملاذ"، وهذا أثناء مدة الحكم العربي لصقلية، وقد عرفت كلمة مافيا عدة تعريفات فقهية نجد منها بأنها تعني: مجتمع هرمي التكوين، يضم مجموعة من الخارجين عن القانون من أصل صقلي أو إيطالي.

1- 2 تعريف علم الإجرام للجريمة المنظمة:

ركز علماء الإجرام فيه تعريفهم للجريمة المنظمة على بيان أسبابها وأشكالها المختلفة ونتائجها وأبعادها مع دراسة البناء الهيكلي ونظامها الداخلي باعتبارها من أسباب قوتها واستمراريتها، وبالرغم من أن تعريفات فقهاء علم الإجرام للجريمة المنظمة لم تكن موحدة إلا أنها تتميز بالوصفية والفضفاض، لهذا انصب اهتمام العلماء على جزئيات مختلفة من عناصر الجريمة[5]

1- 3 تعريف علماء الاجتماع للجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة لدى علماء الاجتماع، لا تعتبر مجرد جماعة من الأشخاص تتحد إرادائهم لارتكاب فعل أو أفعال غير مشروعة قانون بل يمكن تحديدها من خلال الخصائص والأهداف التي تصبوا إليها الجماعة، التي تدل على وجود الجريمة المنظمة، من خلال دراستها بوصفها ظاهرة إجرامية دخيل تتميز بعدد من العناصر التي تميزها عن غيرها من الجرائم الأخرى بسبب طابعها الهيكلي أو بعدها الدولي أو النظام الداخلي الذي يحكمها، أو القيام عناصرها بأعمال إرهابية للسيطرة على الأخرين والتغلغل في دواليب السياسة والمال.[6]

كما تعرف بأنها: " ذلك الفعل المخالف للقواعد والمعايير الاجتماعية والقانونية، الذي يهدف إلى تحقيق أهداف مادية بواسطة مجموعة من الأفراد يشكلون تنظيما اجتماعيا

1- 4 تعريف فقهاء القانون

تعرف الجريمة المنظمة عند فقهاء القانون بأنها:" الجريمة التي يشترك في الإعداد لها وارتكابها أكثر من شخص والتي ترتكب بأسلوب منظم ويستمر ارتكابها على مدى طويل من الزمان

---

[3] جلبي عبد الرزاق، الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي :جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص50

[4] الحر خليل، المعجم العربي الحديث، مكية الازوس، باريس،غرنسا 1999 ص347

[5] فنور حسين، مرجع سابق، ص60

[6] فنور حسين، مرجع سابق، ص60

ويقسم مرتكبوها العمل فيما بينهم سواء في الإعداد لها أو البدء في ارتكابها، أو إلمام ارتكابها للحصول على العائد منها، وهي جريمة مجموعة أشخاص يباشرون نشاطا محظورا متواصلا غرض به الأول تحقيق دخل دون مراعاة الحدود الوطنية[7]

1- 5 تعريف المنظمات الدولية للجريمة المنظمة

جاء في تعريف المؤتمر الدولي الذي عقدته الأمم المتحدة بايطاليا على أن الجريمة المنظمة هي تلك الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معا، يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم، بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما ترتكب أفعالا مخالفة للقانون منها جرائم ضد الأشخاص والأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي[8]

1-6 تعريف التشريع الجزائري للجريمة المنظمة

لم يعطي المشرع الجزائري تعريفا خاصا للجريمة المنظمة واكتفي بحصرها في عدد معين من الجرائم الكبرى التي تضر بالمصالح العليا للبلاد كجريمة الفساد المنصوص عليها في قانون 01/06 المؤرخ في 20/02/2006 وجريمة الإرهاب وتبييض الأموال المنصوص عليها في قانون 05/01 المؤرخ في 06/02/ 2005 وجريمة المتاجرة في المخدرات المنصوص عليها في قانون04/18 المؤرخ في 25/12/2004 وجريمة التهريب المنصوص عليها في قانون 06/05 المؤرخ في 23/08 /2005 فقد جاءت مثلا المادة 87 مكرر من قانون العقوبات وقبلها أحكام المرسوم التشريعي رقم 92-03 المؤرخ في 30-09-1992 والمتعلق بمكافحة التخريب والإرهاب على أن الجريمة المنظمة تتشكل من أفعال تخريبية أو إرهابية وفي ذلك نصت المادة 01 من نقص المرسوم بأنه ' يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا في مفهوم هذا المرسوم كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل وفيه تبين نفس المادة الأفعال الإجرامية التي تدخل في وصف العمل التخريبي أو الإرهابي والذي يكون الغرض منه الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات وعليه يكون الركن المادي للجريمة المنظمة حسب التشريع الجزائري هو التدبير وارتكاب المخالفات الموصوفة بأعمال تخريبية أو إرهابية، والركن المعنوي قائم على القصد والغرض بالمساس بأمن وسلامة التراب الوطني وبالاستقرار ككل، فالتدبير للجريمة المنظمة حسب المفهوم الذي جاء به المشرع الجزائري يقوم على أساس مادي متمثل في تحضير الوسائل لتنفيذ الجريمة وكذا في مد يد العون والمساعدة من أجل ارتكاب وتنفيذ الجريمة، والأساس المعنوي قائم بالخصوص على التحريض عليها، وأن صور إعداد الوسائل من أجل ارتكاب الجريمة المنظمة وردت في نصوص قانون العقوبات الجزائري منها المادة:79 منه والتي تنص على أنه " يعاقب كل من يعمل بأية وسيلة كانت المساس بسلامة وحدة الوطن كما نصت المادة 80 من نفس القانون على أنه يعاقب بالإعدام كل من زود بالأسلحة أو الأخيرة بدون أمر أو إذن من السلطة الشرعية جنودا ... الخ[9]

[7] نيازي حشائه محمد ،حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي :وزارة الداخلية ، .لقاهرة.
[8] نفس المرجع، ص 60
[9] بن تفان نور الدين، الجريمة المنظمة وحقوق الانسان، مذكرة ماجستار، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر،2012 ص53

2- التطور التاريخي للجريمة المنظمة

أشرنا في هذه الدراسة إلى التطور التاريخي للجريمة المنظمة في كل من القارة الأوروبية والأمريكية وكذلك القارة الإفريقية، مع الإشارة إليها بشكل وجيز في الوطن العربي

2-1 الجريمة المنظمة في أوروبا

عرفت الجريمة المنظمة في أوروبا أشكالا وأبعادا مختلفة نتيجة تأثرها في المحيط الدولي الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة إتباع الدول الأوروبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وحرية تنقل الأفراد والأموال، مما جعل الدول الأوروبية سهلة لممارسة المجرمين لنشاطاتهم الإجرامية المتمثلة في تجارة المخدرات، وتهريب المهاجرين الغير شرعيين وغسيل الأموال، وغيرها من الجرائم التي تدخل في نطاق الجريمة المنظمة بحيث أصبحت هذه الدول مقرا لمختلف المنظمات الإجرامية التي عرفت تطورا مذهلا في ميدان الجريمة المنظمة تماشيا مع التطور الاقتصادي والسياسي والعلمي لهذه الدول[10]

2-2 الجريمة المنظمة في القارة الأمريكية

عرفت القارة الأمريكية ظاهرة الجريمة المنظمة مثل ما عرفته الدول الأوروبية خاصة مع التطور المذهل الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية في جميع الميادين خاصة الاجتماعية والاقتصادية، ولعل في الإشارة إلى بعض الدول ما يوضح ذالك بشكل أوفر في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعد الجريمة المنظمة من أخطر الجرائم التي عرفتها هذه الدولة، بحيث يرى الدارسين لها بأن ممارسي الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية يتمتعون بسلطة كبيرة داخل المجتمع الأمريكي، بحيث يمكن أن تكون أكثر تأثيرا من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، أو سلطة الصحافة والقوات المسلحة، وقد بدأت الجريمة المنظمة الأمريكية في البروز من عام 1820 إلى 1930، نتيجة هجرة أكثر من أربعة ملايين شخص من إيطاليا إلى أمريكا، بسبب الحملة العسكرية التي يشنها موسوليني على معاقل المافيا الإيطالية، حيث شكل هؤلاء المهاجرين في المدن الكبرى جماعات تعرف بإسم Petes Italie.[11]

2-3 الجريمة المنظمة في إفريقيا والوطن العربي

الدول الأفريقية أو دول الوطن العربي لم تكن بمنئى عن الجريمة المنظمة، حيث أمتد نشاط المنظمات الإجرامية إلى جميع دول العالم نتيجة التطور الدولي في المجالات الاقتصادية والاتصال والمواصلات، ونظرا للفقر والمرض الذي سيطر على شعوب أفريقيا، فإن دول هذه الشعوب أصبحت ملجأ لبسط نفوذ المنظمات الإجرامية، حيث أضحت مركزا مهما لغسيل الأموال ونهب الثروات، واستغلال ودعم السياسيين.

3- خصائص الجريمة المنظمة

[10] Bertrand gallet. la grande crdinalite organisee . paris: facteur de destabillation mondiale .rev relintern 20 ed ris 1995 .p95

[11] Thomes balor. FBI et le Crime Organise. France: : le rôle de renseignant la doc 2000 P2019

تتميز الجريمة المنظمة عن باقي الجرائم بعدة خصائص هذا ماجعلتها من اخطر الجرائم العالمية ويصعب رصدها[12] لهذا سنعدد بعض الخصائص لهذه الجرائم وهي كتالي:

1-3 التخطيط والتنظيم

تعد الجريمة المنظمة ذات بناء تنظيمي عالي، حيث يمثل أعلى الهرم ما يسمى باللورد وهؤلاء الأفراد مستولون عن اتخاذ القرارات الهامة، ومن الصعب كشفهم، لذلك فان هناك القليل من المعلومات عنهم أما في القاعدة فهناك مجرمون الذين يقومون بتنفيذ العمليات والتعامل مع العامة مباشرة، وتقاد الجماعة من قبل النقابات وهي مجموعة من الأفراد الذين ينظمون الأوضاع المالية، وللجريمة المنظمة لجنة خاصة تعمل كمحكمة تتألف من تسعة إلى اثني عشر عضوا ليسوا جميعا بالرتبة نفسها، وتحظى بدعم من الجماعات الإجرامية التي تنتمي إليها ومن جماعات خارجية.

أهم خصائص الجريمة المنظمة كذاك هو التخطيط لها، ذلك أن نشاط الجريمة المنظمة يعتمد لنجاحه على خطط مدروسة عملية ومنظمة تنظيما علميا دقيقا إذ لا يمكن أن يتم بأسلوب عشوائي أو عفوي غير متسق أو غير مخطط له كما لا يمكن أن يحدث نتيجة الانفعال شخصي أو كرد فعل لظرف معين، لذلك فإن الجرائم التي ترتكب بدون تخطيط لا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة، وغالبا ما تكتشف مثل هذه الجرائم، وعملية التخطيط ليست عملية سهلة، إذ أنها تحتاج إلى أشخاص مؤهلين في هذا المجال وهذه المؤهلات منها شخصية ومنها ما يتعلق بالخبرة، فعلى المستوى الشخصي ليس بإمكان أي شخص أن يقدم على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم بل الأمر يحتاج إلى أشخاص لديهم المقدرة على اقتحام المخاطر دون تردد أو خوف ولما الخبرة فهي ضرورية لأن التخطيط لارتكاب الجريمة يحتاج إلى معرفة الإخطار المتوقعة كما أن الخبرة السابقة تمنع الوقوع في الثغرات التي قد تؤدي إلى اكتشاف الجريمة سواء أثناء التنفيذ أو خلال الهرب أو حتى قبل وقوعها، فالتخطيط إذن هو الميزة الأساسية للجريمة المنظمة[13].

2-3 الاحتراف والتعقيد

تمتاز أنشطة الجريمة المنظمة بالاحتراق والمرونة والتخصص فالاحتراف الإجرام المنظم هو أعلى مستويات السلوك الإجرامي وأخطرها، لأنه ينبئ عن دناءة وقسوة لا مثيل لها وأيضا لان الخطأ في هذا العالم الرهيب ممنوع، إذ لا مكان فيه للمبتدئين وعديمي الخيرة، والاحتراف ينفع أعضاء المنظمات الإجرامية إلى حد التخصص في نشاط معين وفقا لإمكانيات وخبرات الجماعة الإجرامية فتجد منظمات إجرامية فرعية متخصصة بتجارة المخدرات أو القتل أو الإرهاب أو الدعارة والاختطاف كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الياكوزا اليابانية المختصة في إدارة نشاط الدعارة في اليابان، وغيرها من الأنشطة الإجرامية المختلفة ولما كانت الغاية من الجريمة المنظمة كما سبق الإشارة إليه هو الكسب المالي السريع، أي تحقيق ثروة هائلة في وقت يسير، وهذا الهدف لا يتطلع

---

[12] بن عمار محمد، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر ،ص3

[13] عودة الغزو محمد، ماهية الجريمة المنظمة، مقدمة مؤتمر الجريمة المنظمة واساليب مواجهتها في الوطن العربي .الإسكندرية ،مصر،1998 ص4

إليه من يبحث عن الكسب المشروع لان الكتب المشروع ينافس عليه أشخاص كثيرون وبالتالي تقل نسب الربح فيه.[14]

3-3 التوظيف والابتزاز والتعايش :

طبيعة الجريمة المنظمة تحتاج إلى تسخير عناصر كثيرة لإتمام تنفيذها بطريقة سليمة ومحكمة، لذلك فإن الإجرام المنظم يستخدم كافة الوسائل الممكنة التجنيد أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل هذا الإطار وهو يقدم في سبيل ذلك كافة إمكانياته، وهي بالطبع كثيرة سواء كانت تقدم خدمات أو مصالح مادية أو معنوية كإنشاء مكاتب الخدمات السرية تقوم بمهمة رد المعروف لمن يتعاون مع منظمة الجريمة المنظمة وبالتأكيد أن أهم هذه الإمكانيات هو المال، وبتالي فإن عملية تجنيد الأفراد داخل إطار الجريمة المنظمة لا يتم بشكل عشوائي، وإنما يكون دائما ذكيا، فليس كل شخص يصلح للالتحاق بهذا التنظيم، لذلك فان الإجرام المنظم غالبا ما يكون ذكيا في اختيار الأشخاص الذين يجندهم ضمن هذا الإطار.[15]

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة

ليس من السهل تحديد أشكال الجريمة المنظمة نظرا للتغير في ممارسة نشاطها الذي تتميز به فهي لا تترك مجالا إلا ونخلت فيه مما يجعل من الصعوبة بما كان تحديد أشكال الجريمة المنضمة على سبيل الحصر، وفي غياب ذلك يخضع تحديد أشكال الجريمة المنظمة للتقسيم الذي انتهجته مختلف التشريعات الدولية للجريمة والمتمثل في تقسيم الجريمة من حيث موضوع النشاط الذي تقوم به عصابات الجريمة المنظمة فتكون بصدد جرائم ضد الأشخاص عندما يتعلق الأمر بالمساس بالحقوق الشخصية اللصيقة بالأفراد والتي أقرتها معظم الدول في تشريعاتها الداخلية مثل الحق في سلامة الجسد والحق في الحياة، وهي الحقوق اللصيقة بشخصية الفرد والتي لا يمكن له أن يعيش حياة كريمة بدونها والتي بدور نشاط عصابات الجريمة المنظمة للمساس بها على سبيل المثال المتاجرة في المخدرات والاتجار بالأشخاص خاصة منهم الأطفال والنساء بغرض استغلالهم في نشاطاتهم أو للتصرف في أعضائهم الجسدية بالبيع.

بذالك نكون بصدد الجرائم ضد الأموال عندما يتعلق الأمر بالجرائم التي تمس بالحياة العامة للأفراد والمجتمعات والتي تمس مباشرة الأنشطة التجارية والمالية والاقتصادية منها مثلا جريمة تبييض الأموال التي عرفت انتشارا واسعا، حيث البحث في موضوع الجريمة المنظمة يؤدي إلى تقسيم الجريمة المنظمة إلى نوعين من الجرائم وهي الجريمة التي تمس بسلامة الأشخاص وأمنهم وهي الجرائم ضد الأشخاص والجريمة التي تمس بالحياة العامة للمجتمع من الجانب الاقتصادي والاجتماعي وسميت بالجريمة ضد الأموال[16] وسنتناول أشكال الجريمة المنظمة في العنصرين التاليين.

1- الجرائم ضد الأشخاص

[14] مصطفى عبد الفتاح.الجريمة المنظمة التعريف وانماط والاتجاهات الفقهية. نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،1999. ص55

[15] صدقي عبد الرحمان،الإجرام المنظم، جريمة القرن ،دار النهضة العربية.ط 1 ،القاهرة: مصر1998 ص12

[16] بن تفان نور الدين، مرجع سابق، ص53

تعاني مجتمعات دول العالم من ظاهرة الجريمة المنظمة التي تعد اعتداء مباشرا على أمن وسلامة الأشخاص، حيث تحصد المخدرات الملايين من الأطفال والنساء والشباب خاصة في الدول الفقيرة، وتقف وراء العديد من الأمراض أهمها، السيدا والسرطان، وهي كلها أمراض تهدر الإنسانية، ومع انتشار المخدرات مع ما تسببه من إدمان وهو المشكل العضال الذي ينبغي التركيز علاجه والذي يعد العامل الأساسي في زيادة الطلب عليها، وعدم التواني عن إساءة استخدامها من قبل العديد من الفئات إناثا وذكورا كبارا و صغارا، متعلمين وغير متعلمين بطالين وعمال، وفي كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة مع أن حجم إساءة استعمال المخدرات يزيد وينقص من مجتمع لأخر تبعا لخصوصية كل مجتمع وظروفه واستغلت منظمات الإجرام المنظم التي ساعدتها التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات على أن تعبر الحدود الوطنية وتعطي لنشاطها في ترويج المخدرات بعدا دوليا هذه الأوضاع لتتخذ من تجارة المخدرات تشاطا رئيسيا لها تروج بكل الوسائل وتمول إنتاجها و تبحث له عن أسواق جديدة وتتولى تبييض الأموال المتأتية منها.

قد ثبت علميا أن منظمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتعاون فيما بينها وتستخدم التكنولوجيات الحديثة خاصة الانترنيت التي أصبحت في الآونة الأخيرة التقنية المفضلة للمافيا للتخطيط لجرائمها وللترويج للسموم البيضاء، وبما أن المخدرات ليس لها وطن معين فهي تصول وتجول في كافة أنحاء العالم عن طريق العصابات المنظمة التي تولى تهريبها وهي تمتلك الإمكانيات الضخمة لذلك حتى أصبحت من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي عامة، مما جعل بعض المختصين يقرون أنه إذا كانت الحروب العالمية والحرب الباردة أهم ما ميز القرن الماضي فإن الصراع ضد بارونات المخدرات سيكون من أهم القضايا التي ستميز أجندة القرن الحالي، لهذا فانه من المهم دراسة الإطار العام لهذه الظاهرة الاجتماعية المستحدثة والمعقدة فالتعاون الدولي أضحى ضرورة لابد منها لمكافحة هذه الآفة وملاحقة المتورطين فيها وعدم السماح لهم بالإفلات بجرمهم من العقاب، وأن الدولة بمفردها لا يمكنها ذلك خاصة أن كانت دولة محدودة الإمكانيات على غرار أكثر دول العالم الثالث.

كما أن لظاهرة الفقر دورا في تنامي جريمة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في مجالات إجرامية مختلفة، ولعل مما يرمز إلى خطورة هذه الجرائم في المجتمع أن الكثير من الأزمات المستعصية التي يشهدها العالم اليوم تنبثق من هذه الجرائم المنظمة.[17]

1-1 تجارة المخدرات

التجار بالمخدرات يعتبر من أبرز نشاطات الإجرام المنظم في المجتمعات الحديثة، كما أنه من أبرز نشاطات عصابات المافيا وغيرها من عصابات الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاتجار بالمخدرات وتهريبها يعتبر من المشاكل الكبيرة على المستوى الدولي، وقد ساعد على هذه التجارة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات ووسائل النقل الحديثة، فقد أصبح من السهل الاتصال بين شبكات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم خلال ثواني أو دقائق قليلة عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الانترنيت أو غيرها مما يستجد من وسائل الاتصالات الحديثة، كما أنه من السهل على المهربين التنقل بين عدة دول خلال ساعات قليلة، وأن مكافحة الاتجار بالمخدرات يحتاج إلى تكاثف

[17] نفس المرجع، ص 53

جميع دول العالم، خاصة وأن العالم اليوم رغم اتساع مساحاته إلا أنه صغير وقريب جدا في ظل تطور تكنولوجيا الاتصالات والنقل، فالأمر يحتاج إلى تنسيق ما بين الدول المنتجة للمخدرات والدول المستهلكة لها والدول التي يقتصر دورها على مرور هذه البضاعة على أراضيها فهناك دول تسمح بإنتاج المخدرات ،ففي الهند مثلا نجد بأن الحكومة ترخص الأكبر مزارع الأفيون في أقاليم البنجابي

2-1 الاتجار بالأطفال

هذه الظاهرة مستحدثة في العصر الحالي، لا يضطر بعد الأولياء و في ظروف غير عادية كالحروب أو المجاعات إلى بيع أطفالهم، وتقوم بعض التنظيمات بالاتجار في هؤلاء الأطفال ويتم استخدامهم في عمليات إجرامية أو في ممارسة الرذيلة أو حتى الانتفاع بأعضائهم لمرضى يحتاجون إليها أو بيعهم وتحويلهم إلى عبيد كما يمكن أن تقوم هذه التنظيمات بختطف هؤلاء الأطفال، وتعتبر ظاهرة الاتجار بالأطفال من أخطر الجرائم التي تمس بالحقوق الأساسية للإنسان لما تحمله من إجرام خطير ومنظم وتهديد مباشر للوجود الإنساني ويعود به إلى مرحلة البدائية التي سادت فيها تجارة الرقيق، وأن بروز هذه التجارة واتساعها التدريجي يضع الإنسانية أمام تحد كبير يكتسي طابع الإجرام المنظم، على غرار الشبكات والعصابات الخطيرة للاتجار بالمخدرات وتهريب الذهب والعملة و لآثار السياحة الجنسية والاستغلال الفاحش للنساء والأطفال بأوكار الدعارة ،هذا ورغم البساطة التي يتم فيها بيع الأطفال وتصديرهم إلا أن قضايا التجارة المزدهرة تشير إلى أنها أصبحت تشكل شبكات دولية منظمة تتوسط فيها وكالات حكومية ومنظمات وطنية ومكاتب محاماة في أسوق البيع والشراء عن طريق سماسرة يستطيعون التحكم في البورصة و الأسعار.

2- الجرائم ضد الأموال

أفسدت أثار الجريمة المنظمة اليوم كل شريحة في المجتمع لما لها من نتائج سلبية على الحياة الاقتصادية والمالية للدول، وتمنح الأموال غير المشروعة التي تتحصل عليها عصابات الجريمة المنظمة تنقا هائلا لأرباح غير مشروعة على المشروع الاقتصادي الإجرامي التي تزيد في رؤوس الأموال الضرورية لتوسيع النشاط الإجرامي وأن جماعات الجريمة المنظمة تملك أرصدة مالية لا يمكن الاستهانة بها وأن غسل هذه الأموال وتوظيفها في مشروعات اقتصادية وطنية ودولية تجعل من صاحبها شخصية مرموقة في الدولة والمجتمع، يمكن أن يصبح من أصحاب اتخاذ القرار.

هذا وان جماعة الجريمة المنظمة تمسك هذه الأرقام المالية من الدولارات نتيجة لنشاطها الإجرامي غير المشروع ، ويقدر صندوق النقد الدولي أن ما يقارب 500 بليون دولار تداولها الأيدي في عالم الإجرام من مكاسب غير مشروعة وقد كان هذا الرقم منذ 10 سنوات يقدر ب 85 بليون دولار وهذا ما يعكس المكاسب الطائلة التي تحققها الجريمة بعكس المقولة القديمة التي تقولي بأن الجريمة لا تفيد وأن هناك العديد من نماذج النشاط الإجرامي لعصابات الجريمة المنظمة في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمواد النووية والأجهزة المتفجرة والمركبات وغيرها من النماذج التي لا يمكن حصرها والتي في مجموعها تهدد الوجود الإنساني وتزعزع استقراره من خلال المساس بنشاطات المختلفة للحياة العامة لهذه الدول وجرائم ضد المال[18] هي :

[18] نفس المرجع، ص53

2-1 جريمة تبييض الأموال

هي العملية التي يحاول من خلالها مرتكبو الجرائم المختلفة إخفاء حقيقة مصادر الأموال الناتجة عن هذه الأعمال غير المشروعة وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف على ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا، والهدف من هذه العمليات هو تحويل السيولة الناتجة عن هذه الأعمال إلى أشكال أخرى من الأصول بما يساعد على تأمين تدفق هذه العادات المالية غير المشروعة بحيث يمكن فيما بعد استخدامها أو استثمارها في أعمال مشروعة وقانونية ولقد استفادت منظمة الجريمة المنظمة عبر الدول من خبرات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات في العمل عبر الدول و إدارة أعمالها لتحقيق الأرباح الطائلة والتقليل من المخاطر، وفي إطار التوسع الكبير الذي حدث في الأسواق غير المشروعة و في الاقتصاد غير الرسمي أصبح العالم بأسره ميدانا تجول فيه وتصول يعززها المال بلا حدود وبلا معوقات وبلا ترشيد في النفقات

كما تتسم بعض عملياتها بالعنف أحيانا عند اصطدامها مع أجهزة الأمنية (وإن كانت تفض بوسائل أخرى كالرشوة) فهي لا تخضع إلا لقانونها، وتختلف نظرة الدول الجريمة تبييض الأموال من دولة إلى أخرى فمنها من يأخذ بالمفهوم الواسع و يعتبر كافة العائدات المالية لعصابات الجريمة المنظمة هي سبيل لتبييض الأموال كالتجارة في النساء والأطفال والسلاح والإرهاب والرشوة والفساد ومنها من تأخذ بالمفهوم الضيق حيث تقتصر هذه العمليات على محاولات إخفاء العوائد المالية لهذه العصابات وحصرها في تجارة المخدرات دون غيرها من الجرائم، ويتزايد النفوذ السياسي والإقتصادي والإعلامي لعصابات الجريمة المنظمة في الدول التي تشهد تناميا اقتصاديا، والتي تعاني من الفساد والضعف في أنظمة الحكم فقد وجدت هذه العصابات الجو الملائم لتطوير وسائلها الإجرامية وتبييض الأموال الناتجة عن نشاطاتها الإجرامية مما يؤثر سلبا على هذه الدول ويعرض اقتصادها وحياتها الحياة الاجتماعية و السياسية فيها إلى مخاطر كبيرة (بن تفان، 2012)

2-2 جرائم و الياقات البيضاء والاقتراض بالربا الفاحش

عصابات الجريمة المنظمة في سبيل تحقيق المكاسب المالية التي تهدف إلى تحقيقها من خلال نشاطها غير المشروع لا تتردد في إفساد الكيان الاقتصادي للدولة والنظام المالي والمصرفي وغير المصرفي الذي تستخدمه الجماعات الإجرامية في غسيل الأموال عن طريق الرشوة، وهي على استعداد لتحمل أي ثمن في سبيل استخدام أموالها القدرة استخداما مشروعا حتى ولو تمثل في شراء أصول شركات خاسرة أو ذات مداخيل منخفضة ما دامت يسمح لها هذا بالدخول في المجال التجاري المشروع، كما يتجه نشاط الجريمة المنظمة في هذا المجال إلى إفساد الجهاز الإداري عن طريق الإغراء المالي وذلك برشوة رجال القضاء، وفي حالة تعذر ذلك قد تلجا إلى التصفية الجسدية مثل ما وقع للقاضي الايطالي فالكوني، أما فيما يتعلق بالجهاز السياسي قان سياسة التوريط تمثل في تمويل الحملات الانتخابية لبعض السياسيين حتى إذا ما نجحوا في الانتخابات أصبحوا داعمين لهم ومثال ذلك تلقي الرئيس الكولومبي مساعدة من تجار المخدرات بلغت ستة ملايين دولار لتمويل حملته الانتخابية سنة 1994م للوصول إلى منصب الرئاسة، وقد يصل بعض رجالات الإجرام المنظم عبر الدول أنفسهم إلى مراكز سياسية مرموقة مثل رئاسة الدولة مثال ذلك رئاسة دولة بنما، أو قد يصبح

من بشيو مون رئاسة الحكومة أو مراكز سياسية مرموقة ضالعين مع المنظمات الإجرامية مثال ذلك في ايطاليا واليابان.[19]

المبحث الثالث: أساليب مواجهة الجريمة المنظمة

لعل أن أمر مواجهة الجريمة في المجتمعات سبيل حاسم لبلوغ غاية الضبط الاجتماعي التي يضمن بها المجتمع امتثال جميع أفراده وجماعاته لقواعد القيم والسلوك والنظم التي يسير عليها، حفاظا على كيانه وضمانا لاستقراره، ونظرا لتعقيد تركيبة ونشاط الإجرام المنظم، فإنه يستلزم لمواجهته رصد وسائل وإجراءات عدة ترمي لتقييده وشل نفوذه، والحيلولة دون توسعه وانتشاره في محيط أكبر، بغية إضعافه وتفكيك هياكله ووقف شاطه، وتتبع عناصره لمقاضاتهم واقتفاء آثار أموالهم من أجل مصادرتها ومن بين أهم أساليب مواجهة الجريمة هناك أساليب قبلية وبعدية وهي كتالي :

1- الإجراءات الإستباقية

هي إجراءات للوقاية من الجريمة المنظمة قبل وصولها للمجمع وهي كتالي :

1-1 الوقاية

لقد أقامت الدول هياكل بين الحكومات بهدف إدارة رهانات الواقع والتي أصبحت كونية ولفائدة الجميع، ولكنها لم تستطع تجنب ظهور منظمات جديدة متجاوزة للأطر الوطنية مثل المنظمات غير الحكومية، أو شبكات الإرهاب أو شبكات الإجرام المنظم، ولم تعد الأول وحدها الموجهة للدور الجيوسياسي، لذا كانت مضطرة لأخذ هذه الكيانات الجديدة في الحسبان، حتى ولو حاولت إزالتها كما هو الحال في شبكات الإجرام المنظم والإرهاب، ويتم التقرب من هذه المنظمات بالوقاية من أعمالها على عدة مستويات.[20]

أهمها التخفيف من القيود المفروضة على التبادل الدولي للسلع والخدمات واعتماد أنظمة مالية معززة بأجهزة الرقابة المتخصصة المسؤولة عن التحقيقات المالية، كما أن الدور الذي يلعبه المجتمع المدني والمواطنين في التوعية والتحسيس بآثار الإجرام المنظم أهمية كبرى في مسالة احتوائه، ويمثل تبني ودعم الرأي العام للقضية شرطا من شروط نجاح لمكافحة، إضافة الإعداد البرامج التربوية المبسطة الموجهة لتكريس الشرعية وسلطة القانون في المدارس والأحياء الشعبية، وخاصة توعية المواطن بمخاطر الجريمة المنظمة التي تعود أنشطتها عليه بسلب والشرور كالاتجار وترويج المواد المخدرة المضرة بالصحة والمجتمع، والفساد الذي يعرقل جهود التنمية ويضر بالعلاقات الاجتماعية، ويخل بتوازن المجتمع وأفراده وبالتالي يورث التنافر بين الناس وفقد الثقة في الأنظمة القائمة وربما يؤدي إلى التذمر وحتى العصيان والفوضى.[21]

1-2 دور الاستعلام

تؤدي المصالح المختصة في الاستعلامات دورا حاسما في المكافحة السابقة (القبلية) وحتى اللاحقة لأنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، بتنفيذ مهام عملية جمع المعلومات ذات الطابع التكتيكي والاستراتيجي ،فالمعلومات التكتيكية تفيد أساسا هيئات الأمنية في مجال عملهم الميداني العملياتي،

---

[19] نفس المرجع، ص53

[20] ألكسندر دوفاي .الجغرافيا السياسية، :منشورات عويدات، .بيروت، لبنان،2007 ص 131-132

[21] منتدى حول الجريمة و الفساد، منشورات الأمم المتحدة نيويورك, المجلد 2009 ,(3) -ص .30

وتمكنهم من التدخل لتوقيف المجرمين و متابعتهم جزائيا، أما المعلومات الاستراتيجية فهي تفيد على المدى البعيد في إعطاء صورة شاملة لسياق تهديدات الجريمة المنظمة وتمكن من تقييم وتقدير درجة خطرها وتبين وتحدد القطاعات التي تمسها، وتقدم استشارة ثمينة للدوائر الحكومية لاتخاذ الإجراءات الملائمة لصدها، فجمع وتحليل المعلومات يقدم للحكومة خلاصات مدققة تفيدها في إعداد الخطط والبرامج والاستراتجيات الأمنية، كما أن المعلومات المستقاة من داخل المؤسسات المالية والمصرفية والشركات ونقاط العبور الحدودية ومن أصحاب المهن الحرة كالموثقين ووكلاء البيع والسمسرة تقدم خدمة استعلامية كبيرة في مجال مراقبة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة، وتلعب عمليات اختراق هذه الجماعات واستعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة في تتبع عناصرها وتوظيف جميع التقنيات الاستعلامية في سبيل كشفها، دورا هاما لتضييق الخناق على أفرادها والحد من نشاطهم، وتكرس اليوم مختلف أجهزة الاستعلامات في العالم جزءا من نشاطها لمكافحة الجريمة المنظمة بعد أن أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار والحياة الاقتصادية، وفي بعض البلدان تم إنشاء وكالات و هيئات استعلامية متخصصة في مكافحة الجريمة وخصوصا المنظمة.[22]

2- الإجراءات العملية لمواجهة الجريمة المنظمة

إستراتجية مكافحة الجريمة المنظمة لا تستقيم إلا في ضوء تحضير ورسم سياسة جنائية متكاملة مبنية على قاعدة إعداد تشريعات وقوانين تجرم كل الأفعال التي لها علاقة بنشاط هذا النوع من الإجرام وإيجاد وسائل وأدوات لهذه السياسة، لأن السياسة الجنائية لا تتوقف عند إصدار النصوص التشريعية فحسب بل تتعداها لاقتراح الحلول وردود الفعل والصيغ والمبادئ والتدابير والسياسة الجنائية متجددة قابلة للتطور حسب ظروف الزمان والمكان، وتتسع لتشمل الوقاية من الجريمة لا منعها فقط وتنحصر الإجراءات العملية في مواجهة الجريمة المنظمة غالبا في تحديث التشريعات وملائمتها، والدور الذي تلعبه أجهزة الأمنية من قضاء وشرطة في عملية المواجهة[23] ويمكن أن نحصر هذه الإجراءات في مايلي :

2-1 ملائمة التشريعات

معاينة لواقع اليوم، ثبت أن انعدام أو نقص النصوص التشريعية أو عدم ملائمتها وتماشيها مع الأوضاع والتطورات العالمية، يخلق صعوبات في وجه نجاح مواجهة الجريمة المنظمة على المستويين الوطني والدولي، لهذا فإن استحداث القوانين وسن التشريعات الجديدة ثمرة للتجنيد القول الرامي لمسايرة روح ونص المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والذي أدى إلى إيجاد ديناميكية و مسعى لخلق انسجام تشريعي، في محاولة لبناء فضاء قانوني دولي، وقد ظهرت وثبتت قوة الجريمة المنظمة في عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى، موازاة مع نقص التشريع وضعف القضاء، لأن المنظمات الإجرامية تنظم شؤونها بليونة وملائمة كبيرة عن طريق الهيكلة التي تناسب كل ظرف، وعلى العكس فإن كثيرا من التشريعات في مختلف الدول تبقى متصلبة وغير متجددة ولا متلائمة مع بعضها

[22] شبيلي مختار، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق. جامعة الجزائر ص149

[23] بوساق محمد بن المدني اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، :نايف العربية للعلوم الأمنية .الرياض، المملكة العربية السعودية،2002.ص21

البعض، في هذا الشأن يؤكد السيد ريمون كندال، أمين عام منظمة الأنتربول السابق أن من مجموع 177 دولة عضو في المنظمة، 21 دولة فقط سنت تشريعات تسمح بمصادرة الأرباح والموارد التي لها علاقة بأنشطة الاتجار في المخدرات ونشاط الجريمة المنظمة، وقد دعت منظمة الأمم المتحدة في مختلف مؤتمراتها، وفي نصوص اتفاقياتها الدول الأعضاء لتكثيف التعاون القضائي والقانوني بينها، وتقريب التشريعات لبعضها البعض، استجابة لمطلب مكافحة الإجرام المنظم، الذي استغل جيدا ثغرة اختلاف النظم والقوانين أمام تشبث كل دولة بتطبيق قوانينها، لتكثيف أنشطته ومضاعفة انتشاره[24]

2-2 دور الأجهزة الأمنية

تساهم الأجهزة الأمنية من هيئات قضائية وشرطة بصورة عملية مباشرة في تتبع الجماعات الإجرامية المنظمة وكشف نشاطها وإلقاء القبض على عناصرها لإحالتهم على المحاكمة، وتجميد عائدات الجريمة ومصادرتها، وتقوم مختلف الهيئات الأمنية الوطنية بهذا الدور عن طريق إجراء التحقيقات والدعم الميداني، وحجز ومصادرة عائدات الجريمة، ولتفعيل دور هيئات الأمنية من الضروري تزويدها بالوسائل القانونية والمادية والبشرية المناسبة لمواجهة عناصر الجماعات الإجرامية المنظمة، مثل استحداث فرق متخصصة في جهاز الشرطة مشكلة من ضباط وعناصر كفئة مدربة تدريبا متخصصا في الجوانب الميدانية (طرق التحري والتحقيق والجوانب القانونية وإعداد الملفات القضائية) والجوانب المالية (الدراية بنشاط الشركات والمصارف)، وإنشاء الهيئات القضائية والمحاكم المتخصصة، وتكوين القضاة وتخصصهم في المجالات المالية والمصرفية وأنشطة الجريمة المنظمة كالفساد وغسيل الأموال والتجار اللامشروع بأنواعه، والدعم الميداني الفرق المكافحة بالوسائل المائية الحديثة والمتطورة وإيجاد هيئات تنسيق بين وزارية تشمل القطاعات المعلمة بمكافحة الجريمة المنظمة، وإنشاء مرصد برلماني لمتابعة أنشطة الجريمة المنظمة، وفتح صناديق للأموال المصادرة من عائدات الجريمة، من أجل تمويل هيئات مكافحة الجريمة المنظمة، وإرساء قواعد للتعاون والتنسيق بين مختلف هيئات إنفاذ القانون داخل الوطن وبينها وبين الأجهزة الأخرى في الدول الأخرى طبقا لتعاون ثنائي أو متعدد الأطراف.[25]

[24] شبيلي مختار، مرجع سابق، ص149
[25] شبيلي مختار، مرجع سابق، ص149

خاتمة

نصل في الأخير إلى أن الجريمة المنظمة شهدت نموا تنظيميا ملحوظا في الآونة الأخيرة اتضح في تعقد بنائها التنظيمي وتنوع أهدافها، حيث يتماسك بناء هذه التنظيمات بواسطة قادة أقوياء وعلاقات ولاء شخصي شديدة، وتستعين بأساليب حديثة في الإدارة، وتنوعت أهداف التنظيمات الإجرامية حيث الاعتماد على التقنيات العالية في الانتشار العالمي بين القارات (عولمة الجريمة) وقد يوفر الربط الالكتروني خاصية تتيح مرونة الانتقال والحركة بين القيادة والأفراد في التنظيم، ولكن يظل هذا الجهد الذي يبذل على مستوى البحث في حاجة إلى دعم من طرف الدولة من خلال دعم الباحثين في هذه المواضيع، ذلك لان طرح المصطلحات العلمية والاجتهاد في تعريفها يحتاج إلى شواهد وبيانات واقعية يمكن الاستعانة بها في تحليل هذه الظواهر وبلورة تصوراتها.

قائمة المراجع

- البشري محمد الامي، التحقيق في القضايا الجريمة المنظمة، اكادمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2004
- ألكسندر دوفاي .الجغرافيا السياسية، :منشورات عويدات، .بيروت، لبنان،2007
- بن تفان نور الدين، الجريمة المنظمة وحقوق الانسان، مذكرة ماجستار، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر،2012
- بن عمار محمد، مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر
- شبيلي مختار .التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة، :اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق. جامعة الجزائر(2012)
- فنور حسين، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، :مذكرة ماجستار، جامعة الجزائر 2، بن عكنون، الجزائر، 2013
- جلبي عبد الرزاق، الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي :جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003
- الحر خليل، المعجم العربي الحديث، مكية الازوس، باريس،غرنسا 1999
- عودة الغزو محمد، ماهية الجريمة المنظمة، مقدمة مؤتمر الجريمة المنظمة واساليب مواجهتها في الوطن العربي . الإسكندرية ،مصر،1998
- مصطفى عبد الفتاح.الجريمة المنظمة التعريف وانماط والاتجاهات الفقهية. نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،1999. ص55
- صدقي عبد الرحمان،الإجرام المنظم، جريمة القرن ،دار النهضة العربية.ط 1 ،القاهرة: مصر،)1998
- منتدى حول الجريمة و الفساد، منشورات الأمم المتحدة نيويورک, المجلد 2009 ,(3) -ص .30
- بوساق محمد بن المدني اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، :نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض ، المملكة العربية السعودية،2002.
- نيازي حشائه محمد (بدون سنة) حماية الأمن العام ومكافحة الجريمة، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي : وزارة الداخلية ، .لقاهرة.

- Bertrand gallet. (1995). la grande crdinalite organisee . paris: facteur de destabillation mondiale .rev relintern 20 ed ris.p95

- Thomes balor (2000). FBI et le Crime Organise. France: : le rôle de renseignant la doc. P2019